

أولاً : أن نحافظ على ما تم إنجازه - على طريق التعاون الإسلامي - ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . وأن نحصى هذه الخطوات الإيجابية من سلبيات السياسة وانتكاساتها .

ثانياً : أن نمهد السبيل ليكون من المؤتمر « مرجع إسلامي » نرد إليه ما نختلف فيه ، وما يشجر بيننا كدول ، أو ما بين الدولة وجماعة من أبنائها .

وقد يبدو هذا الأمر مسرفاً في التفاؤل في هذه المرحلة . وقد يتساءل البعض : ما علاقة هذا بما نحن فيه ؟ وأودّ أن أذكر نموذجاً عملياً يوضح ذلك :

لنتصور أننا - كدول إسلامية - قررنا أن نختار من بيننا عشرين شخصية من أعلامنا ، الذين نرتضيهم علماءً وخلقاً . وزهداً في المناصب . وإنتاجاً علمياً . ومحبة ألقاها الله عليهم . ومهابة إيمان وسعة أفق ، وتكاملاً فيما بينهم في المعرفة ، بحيث يمثلون العالم الإسلامي في ثقافته ودياره . ووفرنا لهم حصانة في مواطنهم وعند لقاءهم ، ولقرارهم احتراماً . فإذا قالوا فبالإسلام يقولون ، وبه يحكمون . ثم جئنا بهذه القضايا التي تثور بين الشباب الإسلامي وبين الحكومات وطرحناها عليهم ليحاولوا حلها .

قد يطلبون لقاء هذا الشباب . حسناً ، فلنوفر لهم ذلك . ولا نحول بينهم وبين الاستماع إليه في ظروف إنسانية ، ودون قهر أو ضغط ، ودون رقابة عليهم إلا من إيمانهم .

قد يطلبون بعد هذا لقاء بعض الحكام والمسؤولين . حسناً . فلنوفر لهم ذلك .

سيقومون بجمع المعلومات وفحصها ، ويقدمون الحلول . وفي الغالب ستكون هذه الحلول ذات شقين - أو لنفرض ذلك تيسيراً للبحث على الأقل - منها شق يتعلق بتعديل سلوك الشباب ، وشق يتعلق بتعديل سلوك الحكومة المعنية . وقد تدخل هذه الهيئة - بعد وصولها إلى الحل - في حوار مع الشباب والحكومة ، أحدهما أو كليهما . وإنه من الأيسر على الحاكم - نفسياً وعملياً - أن يستمع إلى هذا الرأي وأن ينفذ ويحاول تنفيذ - توصيات هذه الهيئة من أن يستمع إلى صوت الشباب وحده . وأحياناً يجد الحاكم نفسه محتاجاً إلى من يفتح له الطريق لتعديل